

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
الصندوق الثاني
(صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية)

القواعد المالية
عن الستة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق إستثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري وواثق مجاني"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
القواعد المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

الفهرس

صفحة

٢-١	تقرير مراقب الحسابات
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأرباح أو الخسائر
٥	قائمة الدخل الشامل
٦	قائمة التغيرات في صافي أصول الصندوق
٧	قائمة التدفقات النقدية
٢١-٨	أهم السياسات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتممة للقواعد المالية

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل والتغيرات في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية شركة خدمات الإدارة "شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار" ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي خطأ هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التعريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يؤخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

إننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعتبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوانين المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي وتدقّاته النقية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ولوائح المصريات ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك شركة خدمات الإدارات حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوانين المالية متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات.
- كما أن أساس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ولائحة التنفيذية وتعديلاتها ونشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق ، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

القاهرة في: ٢ سبتمبر ٢٠٢٤



صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشاة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولابحثه التنفيذية وتعديلاتها
قائمة المركز العالمي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

<u>الإيضاح</u>	<u>٢٠٢٤ يونيو ٣٠</u>	<u>٢٠٢٣ ديسمبر ٢١</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>الأصول المتداولة</u>			
نقدية لدى البنك	١٦٨٤٩٦٠	٢١٠٧١١٨	(٤)
<u>أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر</u>			
- أسهم محلية	٤٢٧٠٢٦١٥	٣٧٢٤٣٣٢٨	(٥)
- وثائق صناديق الاستثمار	١٤٩٢٤٠٩	١٣٥٣٣٦٣	(٥-ب)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٦٦١١٠	١٦٣٤٦٩٦	(٦)
<u>اجمالي الأصول المتداولة</u>	<u>٤٥٩٤٦٠٩٤</u>	<u>٤٢٣٣٨٥٥</u>	
<u>الالتزامات المتداولة</u>			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٦٠١٤٢٥	٢٠٧٠٥٢٣	(٧)
مخصصات	٢٩٧٥٧	٢٩٧٥٧	(٨)
دائنو توزيعات	-	٥٦٩٨٦٤	
<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>	<u>٦٣١١٨٢</u>	<u>٢٦٧٠١٤٤</u>	
صافي أصول الصندوق	٤٥٣١٤٩١٢	٣٩٦٦٨٣٦١	
عدد الوثائق القائمة	١٤٠٩٨٣	١٤٢٤٦٦	(٩)
<u>القيمة الاستردادية للوثيقة</u>	<u>٣٢١,٤٢١١١</u>	<u>٢٧٨,٤٤٠٩٠</u>	

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من هذه القراءة المالية وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرافق.

شركة فند ذاتا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار

البنك المؤسس

العضو المنتدب
 محمود فوزي عبد المحسن



بنك الشركة المصرفية العربية الدولية



صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دورى ووثائق مجانية"
المنشاة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
قائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

<u>عن السنة أشهر المالية المنتهية في</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٤</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣</u>	<u>إضاح</u>	<u>ابرادات النشاط</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>رقم</u>		
٥٤٣ ٩٩٦	٦٢٢ ٨٤٤			عائد الاستثمار في أورق مالية كوبونات اسهم
٢ ٤٥٨ ٧٥٥	٣ ٦٥٣ ٢٣٩			صافي ارباح بيع أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر - أسهم محلية
٤٨ ٤٠٣	-			صافي ارباح بيع أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر - وثائق صناديق لدى البنك
٣ ٢٠٤ ٤١٦	١ ٤٤٤ ٣٨٦			صافي التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر - أسهم محلية
٦٦ ٤٥٥	١٣٩ ٠٤٧			صافي التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر - وثائق صناديق لدى البنك
٨٦ ٢٢٢	٢٧٦ ٨٢٤			عائد ودائع لأجل وحسابات جارية
<u>٦ ٤٠٨ ٢٤٧</u>	<u>٦ ١٣٦ ٣٤٠</u>			<u>اجمالي ايرادات النشاط</u>
				<u>يخصم / (يضاف):</u>
٥٣ ٣٨٢	١١١ ٦٥٤			أتعاب مدير الاستثمار
٥٣ ٣٨٢	١١١ ٦٥٤			أتعاب البنك - الإدارة
٢٨٦ ٤٧٨	-			أتعاب حسن أداء - مدير الاستثمار
١ ١٢٢	٣ ٧٣٨			أتعاب شركة خدمات الادارة
٢٧ ٢٠٠	٣١ ١٤٢			ضرائب مسددة عن الكوبونات
(١٩ ٤٧٣)	(١٠٠ ٥٥٠)			ارباح تقييم عملات أجنبية
	(٣٣٠ ٤٠٥)			رد ضريبة ارباح راسمالية
<u>١١١ ٦٤٩</u>	<u>١٤٠ ٧٥٤</u>	<u>(١٠)</u>		<u>مصاريف إدارية وعمومية</u>
<u>٥١٣ ٧٤٠</u>	<u>(٣٢٠ ١٣)</u>			<u>اجمالي مصروفات النشاط</u>
<u>٥ ٨٩٤ ٥٠٧</u>	<u>٦ ١٦٨ ٣٥٣</u>			<u>صافي أرباح الفترة</u>

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرفق.

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
قائمة الدخل الشامل عن الستة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

عن الستة أشهر المالية المنتهية في

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
جنيه مصرى جنيه مصرى

٥ ٨٩٤ ٥٠٧	٦ ١٦٨ ٣٥٣
-	-
-	-
<u>٥ ٨٩٤ ٥٠٧</u>	<u>٦ ١٦٨ ٣٥٣</u>

صافي أرباح الفترة
بنود الدخل الشامل الآخر
اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر عن الفترة
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١٩) إلى (١) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرفق.

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
قائمة التغيرات في صافي أصول الصندوق عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

عن السنة أشهر المالية المنتهية في

٢٠٢٣ يونيو ٣٠ ٢٠٢٤ يونيو ٣٠

جنيه مصرى جنيه مصرى

٢٣٩٤٦٣٥٩	٣٩٦٦٨٣٦١
(١٣١٥٣٢)	(٥٢١٨٠٢)
٥٨٩٤٥٠٧	٦١٦٨٣٥٣
<u>٢٩٧٠٩٣٣٤</u>	<u>٤٥٣١٤٩١٢</u>

صافي أصول الصندوق في أول الفترة

بضاف / (يخصم) :

صافي (المدفوع من) استرداد وإصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة

صافي أرباح الفترة

صافي أصول الصندوق في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقراً معها.

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاحتئ التغذية وتعديلاتها
قائمة التدفقات النقدية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

عن السنة أشهر المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ٢٠٢٣
إضاح رقم جنيه مصرى

			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح الفترة
			<u>تعديلات ل搿سوية صافي الأرباح من أنشطة التشغيل</u>
صافي التغير في القيمة السوقية للأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر			
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل			
			<u>التغير في:</u>
أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
دينون وارصدة مدينة أخرى			
دائعون وارصدة دائنة أخرى			
			<u>صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة في) من أنشطة التشغيل</u>
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
			صافي (المدفوع من) استرداد وإصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
			دائنون التوزيعات
			صافي التدفقات المستخدمة في أنشطة التمويل
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة			
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة			
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة			
			<u>وتمثل النقدية وما في حكمها في آخر الفترة فيما يلى:</u>
			حسابات جارية بالبنوك
			ودائع لاجل استحقاق أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتراض
- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.			
			تقرير مراقب الحسابات مرفق.

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرفق.

١. نبذة عن الصندوق

- أنشأ صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثاني (صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية) وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية وتعديلاتها، وقد تم طرحه للاكتتاب بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٧٨ الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٩٧.
- يهدف الصندوق إلى استثمار أمواله في تكوين محفظة متنوعة من الأوراق المالية المحلية والعالمية بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل وتدار هذه الاستثمارات بمعرفة خبرة مدربة في الاستثمار في أسواق رأس المال المحلية والعالمية بهدف تنمية رؤوس الأموال المستثمرة.
- حجم الصندوق المستهدف ٥٠ مليون جنيه مصرى عند التأسيس مقسمة على ٥٠٠ ألف وثيقة، القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصرى، قامت الجهة المؤسسة بالإكتتاب في عدد ٥٠ ألف وثيقة بإجمالي مبلغ ٥ مليون جنيه مصرى ويطرح باقي الوثائق البالغ عددها ٤٥٠ ألف للاكتتاب العام تم تعطيله ٤٥٠ ألف وثيقة بإجمالي مبلغ ٤٥ مليون جنيه مصرى.
- وقد تم زيادة حجم الصندوق بموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٨ ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصرى.
- وتم تحرير الوثيقة ليصبح قيمتها الاسمية مبلغ ٢٠ جنيه مصرى بموجب محضر اجتماع لجنة إشراف الصندوق المنعقدة بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٧ وبموجب موافقة الهيئة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٨.
- مع مراعاة الحد الأقصى لحجم الصندوق المشار إليه في المادة (١٤٧) في اللائحة التنفيذية، يجوز تلقي اكتتابات حتى ٥٠ مثل المبلغ المحدد من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق.
- إذا زادت طلبات الإكتتاب في الوثائق عن ٥٠ ضعف المبلغ المحدد من الجهة المؤسسة للصندوق والبالغ ٥ مليون جنيه وجب تحصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر لخسائر التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.
- وقد عهد البنك إلى شركة برايم إنفينتشن لإدارة الاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) مسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بسجل مديرى الاستثمار تحت رقم ٦٧ لعام ١٩٩٥ لتقوم بمهام مدير الاستثمار، بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٢٢ تم انعقاد اجتماع لجنة الإشراف والتي قد قررت فيه عدم تجديد العقد مع شركة برايم لإدارة الاستثمارات المالية تغير مدير الاستثمار من برايم شركة القاهرة لادارة صناديق الاستثمار بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٣ تم انعقاد لجنة الإشراف والتي قررت فيه اختيار شركة هيرميس لادارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار كمدير استثمار جديد للصندوق الجديد للصندوق وقد تم استلام إدارة الصندوق في تاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٣ ، وبموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة برقم ١٤٠٤٧ بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣ تم الموافقة على تغير مدير الاستثمار.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

٢. تاريخ إصدار القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق من لجنة الإشراف عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤

٣. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق.

ويتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وأفتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال السنة، وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والأفتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للادارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات، ويتم إعادة مراجعة التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم الاعتراض بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط أو في فترة التغيير والفترات المسبقة إليها إذا كان التغيير يؤثر على كلها.

١.٣ عملة العرض والقياس وترجمة المعاملات بالدفاتر

١.٣.١ عملة العرض والقياس

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والتي تمثل عملية القياس للصندوق.

١.٣.٢ ترجمة المعاملات بالدفاتر

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر المadan للعملات الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس الأسعار السارية للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وباستثناء فروق العملة الناتجة عن الترجمة فيتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الآخر.

٢.٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة ويتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

* عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقييرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر المadan في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣.٣ الأدوات المالية

٣.٣.١ التصنيفات والقياس اللاحقة

الأصول المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات الدين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنification الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غير الصندوق نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنification جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولى للتغير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المسترد).

كما تقادم أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنificationها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة يشمل كل من تحصيل دفعات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المستد).

عند الاعتراف الأولى لأدوات حقوق الملكية وغير المحتفظ بها بعرض التداول، قد يختار الصندوق بشكل غير قابل للتعدل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الآخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حدة.

إن جميع الأصول المالية التي لا تقام بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر المجمع المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية عند الاعتراف الأولى، للصندوق إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والندخل الشامل الآخر المجمعة اذا كان ذلك يقل بشكل جوهري عدم التوافق المحاسبى الذي قد ينشأ.
إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتتبعة من قبل الصندوق والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١.

الأصول المالية - التقييم نموذج الأعمال:

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة وتشمل المعلومات التي يتمأخذها في الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة ترتكز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية والحفاظ على صورة معينة لسعر الفائدة ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الصندوق عنها.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- كيف يتم تعويض مدير النشاط: على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصل المدار أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة:
السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى. تعرف الفائدة على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الانتهاء المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح عند تغير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الصندوق تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط وعند إجراء هذا التقييم تراعي الشركة ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدى، بما في ذلك صفات المعدل المتغير.
- الدفع مقسمًا وميزات التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً مغفلاً للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علامة لمبلغ التعاقد، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقنماً غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولى.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر:

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم بالقيمة العادلة الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الأضمحلال يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والأضمحلال في الربح أو الخسارة يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

استثمارات في أدوات حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة الأرباح كابيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر، عند الاستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل إلى الأرباح أو الخسائر.

انخفاض قيمة الأصول المالية

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجنب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - بما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.

وقد قامت إدارة الصندوق بتطبيق الاستثناء الوارد بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالخسائر الانتمانية المتوقعة، وذلك باستثناء تطبيق متطلبات معيار رقم ٤٧ الخاصة بالخسائر الانتمانية المتوقعة على أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية والحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك العاملة في مصر باستحقاق شهر فأقل من تاريخ قائمة المركز المالي.

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٤.٤ تحقق الإيراد

- ٤.٤.٣ يتم إثبات العائد على الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دوري اعتباراً من تاريخ إصدار قرار التوزيع.
يتم إثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم وفقاً لقيمة المقررة لكل كوبون بقرار التوزيع الصادر من الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها.
- ٤.٤.٣ هذا ويتم إثبات أرباح وخسائر بيع الأوراق المالية بالفرق بين تكلفة الأوراق المباعة والمحاسبة وفقاً لمتوسط التكلفة وبين صافي القيمة البيعية والمحاسبة وفقاً لقيمة بيع الأوراق المالية بعد خصم عمولات ومصروفات البيع.
- ٤.٤.٣ يتم إثبات العائد على الودائع والسدادات والأذون والأوعية الاستثمارية ذات العائد على أساس الاستحقاق على أن يتم الاعتراف بالعوائد على أساس نسبة زمنية أخذها في الاعتبار معدل العائد المستحق على الأصل.
- ٤.٤.٣ يتم إثبات العائد على الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دوري اعتباراً من تاريخ إصدار قرار التوزيع.
يتم إثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم وفقاً لقيمة المقررة لكل كوبون بقرار التوزيع الصادر من الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها.
- ٤.٤.٣ هذا ويتم إثبات أرباح وخسائر بيع الأوراق المالية بالفرق بين تكلفة الأوراق المباعة والمحاسبة وفقاً لمتوسط التكلفة وبين صافي القيمة البيعية والمحاسبة وفقاً لقيمة بيع الأوراق المالية بعد خصم عمولات ومصروفات البيع.

٣. مديونون وحسابات مدينة أخرى

ويتم إثبات مديونون وحسابات مدينة أخرى بقيمتها الاسمية مخصوصاً منها أية مبالغ نتيجة للاختصاص الدائم في قيمتها (خسائر الأضلال) إن وجدت.

٣.٦ القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد (آخر يوم عمل من كل أسبوع) ويتم خصم عمولة الاسترداد وقدرها ٠٠٠٢٥٪ وبحد أقصى ألف جنيه.

٣.٧ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما في حكمها على أنها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وأذون الخزانة وشهادات إيداع البنك المركزي المصري التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقتناها.

٣.٨ أرقام المقارنة

يتم إعادة تدويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتنماثي مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٤. نقدية لدى البنوك

<u>٢٠٢٣ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٤ يونيو ٣٠</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٨٣ ١١٨	٤٠٨ ٩٦٠
١٩٢٤ ٠٠٠	١٢٧٦ ٠٠٠
٢١٠٧ ١١٨	١٦٨٤ ٩٦٠

حسابات جارية بالبنوك
ودائع لأجل (استحقاق أقل من ثلاثة شهور)
الإجمالي

مذكرة استفسر بنك التنمية المصرفية العربية الدولية الصادرة تحت عنوان "متذوق فرنالس مع عائد ثوري وروتين مهاتمية"

بيان تقرير تقييم تطبيق المعايير المحاسبية والمالية لسنة ٢٠١٢م لـ لائحة التنفيذية

٢٠٢٤ - الإضافات المتجمعة للقوائم المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

(٥-ب) وثائق صناديق الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			٣٠ يونيو ٢٠٢٤		
جنيه مصرى	عدد الوثائق	قيمة الوثيقة	جنيه مصرى	عدد الوثائق	قيمة الوثيقة
١٣٥٣٣٦٣	٤٦٩٢٤	٢٨,٨٤١٥٩	١٤٩٢٤٠٩	٤٦٩٢٤	٣١,٨٠٤٨٤
<u>١٣٥٣٣٦٣</u>			<u>١٤٩٢٤٠٩</u>		
اجمالي وثائق الاستثمار (ب)			ووثائق صندوق يومي لبنان		
			الشركة المصرفية		

٦. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
جنيه مصرى		جنيه مصرى	
١٢٢٣٠٠٧	--		مدينو بيع أوراق مالية
٤١٠٩١٦		٦٠٥٤٣	توزيعات اسهم مستحقة
٧٧٣		٣٠٦٧	عائد مستحق عن ودائع لأجل
--		٢٥٠٠	رسوم خدمة هيئة الرقابة المالية
<u>١٦٣٤٦٩٦</u>		<u>٦٦١١٠</u>	الإجمالي

٧. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣٠ يونيو ٢٠٢٤	
جنيه مصرى		جنيه مصرى	
٦٨٤٠٣٥		٣٥٣٧٦٦	دائنون شراء أوراق مالية
١٦٨٦٥		١٧٨١٦	أتعاب مدير الاستثمار
١٦٨٦٥		١٧٨١٦	أتعاب بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٣٧٦		٧١٦	أتعاب شركة خدمات الادارة
٢٦٣٣٠٢	--		أتعاب حسن الأداء - مدير الاستثمار (السابق)
٦١٧٩٧٤	--		أتعاب حسن الأداء - مدير الاستثمار (الحالي)
--		٨٩٥٩	مصاريف دعاية واعلان
٣١٩٠٠		٤٧٩٥٠	أتعاب مهنية مستحقة
٢٠٥٤٦		١٠٢٧٢١	ضرائب مستحقة
٨٤٩٣		٧٣٥٩	رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
١٩٧٤٥		١٧٦٠٠	عمولة حفظ مركزي
٣٢٠٠٠		٢٥٠٠٠	أتعاب ممثلي حملة الوثائق ولجنة الأشراف
٣٥٨٤٢٢		٢١٧٢٢	المساهمة التكافلية
<u>٢٠٧٠٥٢٣</u>		<u>٦٠١٤٢٥</u>	الإجمالي

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقائم المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

٨. مخصص مطالبات

الرصيد في ٢٠٢٤ يونيو جنيه مصرى	مخصصات انتهى الغرض منها خلال الفترة جنيه مصرى	التدعيم خلال الفترة جنيه مصرى	الرصيد في ٢٠٢٣ ديسمبر جنيه مصرى	مخصص مطالبات
٢٩٧٥٧	--	--	٢٩٧٥٧	
٢٩٧٥٧	--	--	٢٩٧٥٧	

٩. صافي أصول الصندوق

بلغ إجمالي عدد وثائق استثمار الصندوق القائمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ عدد ١٤٠ ٩٨٣ وثيقة بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة يمتلك بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (مؤسس الصندوق) عدد ١٠١ ١٧٥ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٤٢١١٠.٣٢١ جنيه مصرى وبإجمالي مبلغ ٥١٩ ٧٨٠ مصرى و طبقاً لقرار الهيئة رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٢١ يجب أن تلتزم الجهة المؤسسة بتجنيد مبلغ يعادل (%) من حجم الصندوق بعد أقصى ٥ ملايين جنيه . ولا يمتلك مدير الاستثمار (شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار) أي وثائق استثمار في الصندوق

٢٠٢٣ ديسمبر وثيقة	٢٠٢٤ يونيو وثيقة	عدد الوثائق القائمة في بداية السنة
١٤٣ ١٨٦	١٤٢ ٤٦٦	عدد الوثائق المعاد بيعها خلال الفترة/ السنة
٧٤٩	٣ ٦٣٨	عدد الوثائق المسترددة خلال الفترة/ السنة
(١ ٤٦٩)	(٥ ١٢١)	عدد الوثائق القائمة في نهاية الفترة/ السنة
١٤٢ ٤٦٦	١٤٠ ٩٨٣	

١٠. مصروفات إدارية وعمومية

٢٠٢٣ يونيو جنيه مصرى	٢٠٢٤ يونيو جنيه مصرى	أتعاب مهنية
١٧ ٦٤٧	٢٦ ٩٥٠	مصاريف دعاية و اعلان
١٧ ٣٠٨	٤٥ ٠٠٠	مصاريف بنكية
١١ ٢١٢	١٣ ٧٣٨	مصاريف الحفظ المركزي
١٨ ٩٣٩	٣٥ ٠٩٨	اعتاب ممثلي حملة الوثائق و لجنة الأشراف
١٦ ٨٣١	١٦ ٠٠٠	مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية
٢ ٤٧٣	٢ ٥٠٠	مصاريف كشف حساب حملة الوثائق
١ ٣٨٠	١ ٨٦٠	رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
--	١ ٢٢١	المساهمة التكافلية
--	١١ ٣٨٧	مصاريفات أخرى
٢٥ ٨٥٩	٨ ٠٠٠	الإجمالي
١١١ ٦٤٩	١٤٠ ٧٥٤	

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

١١. أتعاب مدير الاستثمار

ت تكون أتعاب مدير الاستثمار طبقاً لنشرة الاكتتاب:

١١٢. أتعاب الإدارة

بواقع ٠٠٥٪ سنوياً (فقط أربعة في الألف سنوياً) من القيمة الصافية للأصول الصندوق تحتسب وتحسب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي.

١١٣. أتعاب حسن الأداء:

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بواقع ٧.٥٪ (سبعة ونصف في المائة) من صافي أرباح الصندوق من واقع قائمة الدخل السنوية للصندوق التي تزيد عن الأرباح الحدية والمحتسبة وفقاً لمتوسط معدل سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري مضافة إليه علاوة ٢٪ خلال السنة المالية موضع التقييم، وتحسب وتحسب أسبوعياً تجرى آلية احتساب أتعاب حسن الأداء خلال فترة العقد.

شروط سداد أتعاب حسن الأداء:

تُسدد أتعاب حسن الأداء لمدير الاستثمار في نهاية كل عام بعد اعتماد مراقب الحسابات لتلك الأتعاب.

طريقة الاحتساب:

في السنة الأولى للتعاقد:

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بواقع ٧.٥٪ من صافي أرباح الصندوق من واقع قائمة الدخل السنوية التي تزيد عن الأرباح الحدية والمحتسبة وفقاً لمتوسط سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري خلال السنة المالية موضع التقييم مضافة إليه علاوة ٢٪.

عما يلي الأرباح الحدية (المحتسبة وفقاً لمتوسط سعر الإقراض والخصم) تحسب كالتالي:

على أساس المتوسط المرجح للأموال المستثمرة في الصندوق وهي عبارة عن (صافي أصول الصندوق في بداية السنة الأولى للتعاقد يضاف إليه مبالغ الشراء مطروحة منها مبالغ الاسترداد والتوزيعات النقدية طبقاً للمتوسط المرجح للمبالغ × المتوسط المرجح (سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري خلال العام مضافة إليه علاوة ٢٪)).

في السنة الثانية للتعاقد:

أولاً: في حالة استحقاق واحتساب أتعاب حسن الأداء وفقاً لما سبق ذكره في السنة الأولى للتعاقد

يتم احتساب واستحقاق أتعاب حسن الأداء للسنة الثانية من العقد وفقاً للزيادة في أرباح الصندوق من واقع قائمة الدخل السنوية الخاصة بالعام الثاني عن الأرباح الحدية المحتسبة وفقاً للمعادلة السابق ذكرها (صافي أصول الصندوق في بداية السنة الثانية للتعاقد يضاف إليه مبالغ الشراء خلال السنة الثانية ومطروحة منها مبالغ الاسترداد خلال السنة الثانية والتوزيعات النقدية طبقاً للمتوسط المرجح للمبالغ × المتوسط المرجح لسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي خلال العام الثاني مضافة إليه علاوة ٢٪).

ثانياً: في حالة عدم استحقاق واحتساب أتعاب حسن أداء في العام الأول للتعاقد

ومن أجل احتساب أتعاب حسن أداء في العام الثاني وتحسب كالتالي:

يتم مقارنة صافي الأرباح الخاصة بالصندوق من واقع قائمة الدخل السنوية خلال فترة التعاقد كاملة (٢ سنة) وذلك بالأرباح الحدية المحتسبة وفقاً لمتوسط المبالغ المستثمرة خلال فترة التعاقد (٢ سنة) مضروبة في المتوسط المرجح لسعر الإقراض والخصم الصادر من البنك المركزي خلال (٢ سنة) مضافة إليه ٢٪ عما يلي الأرباح الحدية المحتسبة وفقاً لمتوسط سعر الإقراض والخصم تحسب كالتالي:-

على أساس المتوسط المرجح للأموال المستثمرة في الصندوق وهي عبارة (صافي أصول الصندوق في بداية السنة الأولى للتعاقد يضاف إليه مبالغ الشراء خلال العامين مطروحة منها مبالغ الاسترداد خلال العامين والتوزيعات النقدية طبقاً للمتوسط المرجح للمبالغ × المتوسط المرجح لسعر الإقراض والخصم خلال العامين مضافة إليه علاوة ٢٪).

١٢. أتعاب بنك الشركة المصرفية

- ١٢.١٣ يتقاضى البنك أتعاب نتيجة قيامه بخدمات لكل من الصندوق والمكتتبين بواقع ٠٠٥٪ (اربعة في الألف) سنوياً من القيمة الصافية للأصول الصندوق تحسب وتجنب يومياً وتدفع في بداية الشهر التالي، وذلك نظير ما يقدمه البنك من خدمات لحملة الوثائق من تأفي طلبات الشراء وطلبات الاسترداد وأمساك سجلات حملة الوثائق وسداد قيمة التوزيعات لحملة الوثائق ومتابعة أعمال الصندوق.
- ١٢.١٤ كما يتقاضى البنك أتعاب بواقع ٠١٪ (واحد في الألف) سنوياً من القيمة السوقية الأوراق المالية الخاصة بالصندوق.

١٣. أتعاب شركة خدمات الإدارة

- تقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب نظير تقديم خدمات الإدارة بواقع ٠٠٢٪ (واحد في العشرة ألف) من صافي أصول الصندوق وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من مراقبى الحسابات في المراجعة الدورية.

- تقاضى شركة خدمات الإدارة مبلغ ٨٠٠ جنية سنوياً مقابل اعداد القوائم المالية بما فيها القوائم السنوية للصندوق وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل سنة مالية بعد اعتماد القوائم المالية السنوية للصندوق
- مصاريف إرسال كشوف الحساب لحملة الوثائق يتم المحاسبة وفقاً للقواعد الصادرة من الهيئة القومية للبريد

١٤. أتعاب مراقب الحسابات

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للقوائم المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية للصندوق والتي حدّدت بـ٦٠٠٠ جنية مصرى بحد أقصى وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع بعد اعتماد القوائم المالية السنوية للصندوق

١٥. الموقف الضريبي

ضرائب الأرباح التجارية

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية السنوية بانتظام وفي الميعاد القانونى وحتى إقرار عام ٢٠٢٢ وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الأقرارات السنوية.

- وتم استلام نموذج ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٧/٢٠١٨ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني، وتم إعادة الفحص عن سنوات ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨ وفحص سنوات ٢٠١٩/٢٠٢١ وفى انتظار النموذج.

- علماً بأن الصندوق معفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ابتداء من ١٦ يونيو ٢٠٢٣ وفقاً لنص البند (١٥) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٢ والتي تنص على اعفاء أرباح صناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة ، وما تحصل عليه هذه الصناديق من توزيعات وارباح رأسمالية ، وعوائد على ودائعها البنكية ، بشرط أن تصر محفظة الأسهم على اسهم الشركات المقيدة وفي انتظار اللائحة التنفيذية.

- ولا توجد على الصندوق أي مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :

- قامت مصلحة الضرائب المصرية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٢٠، ويتم تجهيز المستندات واخطار مصلحة الضرائب المصرية بأنه لا يستحق على الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وإن الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار، ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب القيمة المضافة :

- لا يخضع الصندوق لضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضريبة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة :

- لا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدعم :

- لا توجد ضرائب دعم مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

١٦. التأمين الصحي الشامل -مساهمة التكافلية

أصدر القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم التأمين الصحي الشامل والذي ينص على سداد ٢٠٥ في الألف من إجمالي الإيرادات السنوية لمصلحة الضرائب من واقع الإقرار الضريبي ويبدا العمل به اعتباراً من ١٢ يوليو ٢٠١٨.

١٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنك، الاستثمارات المالية والمديين، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٤) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات. وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بذلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

أ. المخاطر المنتظمة

وهي المخاطر التي تنتق من طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية في أسعار الأسهم نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات وأسعار الصرف، وإن كانت هذه المخاطر قد يصعب تجنبها إلا أنه بالمتابعة اليومية النشطة لأداء الأسهم وعن طريق قيام مدير الاستثمار بمتابعة مختلفة الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لمختلف الأسواق المستثمر فيها وبينه عناية الرجل الحريص فإن حجم هذه المخاطر قد ينخفض بدرجة مقبولة.

ب. المخاطر غير المنتظمة

وهذه النوعية ناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات مثل حالة إضراب العاملين في إحدى الشركات أو المصانع وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه بتنوع استثمارات الصندوق الجغرافية وبالمتابعة النشطة لاستثماراته تتحفظ حجم هذه المخاطر.

ج. مخاطر المعلومات

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق، وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسواق التي تتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

د. مخاطر السوق

يتمثل خطر السوق في العوامل التي تؤثر على عائد وأرباح جميع الأوراق المالية المتداولة بالبورصة أو العوامل التي تؤثر على عائد وأرباح ورقة مالية بذاتها، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بتوزيع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة عن ١٥٪ من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠٪ من أوراق تلك الشركة، وذلك مما يؤدي إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى. وبين الإيضاح رقم (٥ - أ) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية أنواع الاستثمارات وأنشطتها على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى نسبة المساهمة إلى أموال الصندوق.

هـ. مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتياط بالسيولة المناسبة لتخفيف ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

و. مخاطر تقلبات أسعار الصرف

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بعملات أجنبية بخلاف الجنيه المصري وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصري. وتتجدر الإشارة أن مختلف الدراسات الاقتصادية ومتابعة اتجاهات تقلبات العملات. والتوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر حيث يستطيع اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطر وذلك بالإضافة إلى أن استثمارات الصندوق تكون في الأسهم المقيدة في البورصة المصرية فقط ومن ثم فإن استثمارات الصندوق معظمها يكون بالعملة المحلية.

ز. مخاطر التقييم

وهي المخاطر التي قد تحدث نتيجة ثبات سعر الأسهم المستثمر فيها عند تقييمها وفقاً لقيمة العادلة أو وفقاً لآخر سعر تداول ولا سيما عند تقييم الأسهم التي لا تتمتع بدرجة سيولة عالية حيث أن سعر آخر تداول لا يمثل القيمة العادلة للورقة المالية وحيث أن مدير الاستثمار يقوم بالاستثمار في الأسهم النشطة التي يتم التداول عليها بصورة يومية ببورصة مصرية ويقوم بتقييم قيمة الوثيقة يومياً كما يستثمر الصندوق في أدوات استثمارية مرتفعة السيولة مما يقلل من حجم هذه المخاطر.

ح. القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

١٨. السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسات استثمارية تستهدف المحافظة على أصول الصندوق وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة مع مراعاة تحفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة حيث يقوم مدير الاستثمار بإعداد دراسات تحليلية ببناء على نتائج أعمال الشركات والمناخ الاقتصادي السائد.

وسوف يتلزم مدير الاستثمار بالشروط الاستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال والتي تتمثل في الآتي:

- شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بالبورصات المصرية وأسهم الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابة حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- شراء سندات وصكوك التمويل الصادرة من الجهات الحكومية أو شركات مساهمة أو توصية بالأسهم مصرية مقيدة بأحد البورصات المصرية، أو أجنبية مقيدة بالبورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابة حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- شراء وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى باستثناء الصناديق التي يشتهر مدير الاستثمار في إدارتها فيما عدا الصناديق التقديمة، أو التي ينشئها البنك أو بنوك أو شركات يساهم فيها البنك على ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ٢٠٪ من أمواله وبما لا يجاوز ٥٪ من وثائق الصندوق المستثمر فيه.
ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة عن ١٥٪ من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠٪ من أوراق تلك الشركة.
- يجوز أن يتم استثمار أموال الصندوق في أوراق مالية مملوكة للبنك على أن يتم الإعلان عن الجهة مصدرة هذه الأوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقاً لما يقر بصحته مراقبو حسابات البنك والصندوق.
- يتلزم الطرف الثاني بالاحتفاظ بكافة الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك أو شركات إمساك السجلات العاملة في مصر والخاضعة لإشراف الهيئة العامة لسوق المال أو أحد مراسليه بالخارج وذلك بالنسبة للأوراق المالية الأجنبية وأن يقدم للهيئة العامة للرقابة المالية البيانات المطلوبة عن هذه الأوراق معتمدة من البنك ووفقاً للنماذج التي تضعها أو تقرها الهيئة.
- يتم توظيف استثمارات الصندوق بناء على دراسة أدوات الاستثمار المختلفة في ضوء المتغيرات الجارية في أسواق المال ومتغيرات السياسات المالية والنقدية بالسوق المحلي والأسواق العالمية، ولتحقيق المرونة في توظيف الاستثمارات كنسبة من صافي أصول الصندوق مع مراعاة الحدود الموضحة بالنسب التالية:
 - الأسهم وحقوق الملكية بحد أدنى ٥٪ وبحد أقصى ٩٥٪ من صافي أصول الصندوق.
 - السندات وصكوك التمويل بحد أقصى ٦٠٪ من صافي أصول الصندوق.
 - الاستثمار في صناديق الاستثمار بحد أقصى ٣٥٪ من صافي أصول الصندوق.

- الاحفاظ بنسبة ٥٪ من صافي أصول الصندوق في صورة مائلة لمواجهة طلبات الاسترداد وبحد أقصى ٣٠٪ من صافي أصول الصندوق ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وكافية للتغطية إلى تقييداته عند الطلب كما يجوز لمدير الاستثمار أن يرتفع بالحد الأقصى لنسبة السيولة للحد من مخاطر الاستثمار وحماية أموال حملة الوثائق وذلك في حالة عدم وجود فرص استثمارية جيدة أو استبدال الأوراق المالية أو مواجهة ظروف قاهرة.

- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.

**صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني "صندوق تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية"
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤**

- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على ١٥% من حجم التعامل اليومي للصندوق أو تنفيذ عمليات افتراض أوراق مالية بعرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة.
 - لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة على (٢٠%) من صافي أصول الصندوق.
 - ألا تزيد نسبة ما يستثمره في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على ٢٠% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يتجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
-
- سعر الصرف**
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها يوم الخميس الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢٣ رفع سعرى عائد الإيداع والإقرارات لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي يواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨.٧٥٪ ١٩.٢٥٪ ١٨.٢٥٪ و ١٨.٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم يواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨.٧٥٪
 - قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الاستثنائي بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ رفع سعرى عائد الإيداع والإقرارات لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ي الواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٧.٢٥٪ ٢٨.٢٥٪ ٢٧.٧٥٪ و ٢٧.٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم ي الواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧.٧٥٪

-
- تسليم وتسلم أعمال خدمات الادارة**
- في ضوء قرار لجنة الإشراف على صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (الصندوق الثاني -تراكمي مع عائد دوري ووثائق مجانية) في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ ، وفي ضوء الموافقة المبدئية للهيئة العامة للرقابة المالية بشأن إنهاء التعاقد مع الشركة المصرية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (سيرفند) وتعيين شركة فند داتا لخدمات الادارة ، فقد تم الدعوة لعقد إجتماع بين الأطراف ذوي العلاقة (الجهة المؤسسة، شركة خدمات الادارة السابقة، شركة خدمات الادارة الجديدة) وذلك لانهاء الإجراءات الخاصة بنقل الصندوق من الشركة المصرية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار الي شركة فند داتا لخدمات الادارة (شركة خدمات الادارة الجديدة).

صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الثاني 'صندوق تراكمي مع عائد دوري وواثق مجاني'
المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

١٩. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعامل الصندوق مع بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (مؤسس الصندوق) وشركة هيرميس لادارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار وشركة فند داتا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الادارة) طبقاً للنسب والاتعاب المدرجة بنشرة اكتتاب الصندوق و على نفس الأساس التي يتعامل بها مع الغير وتمثل طبيعة تلك المعاملات وأوصيتها فيما يلي:

البيان	العلاقة	طبيعة	نوع المعاملات	الرصيد جنيه مصرى
بنك الشركة المصرفية الدولية	مؤسس الصندوق	حسابات جارية	عائد ودائع مستحقة	قائمة المركز المالي
		ودائع لاجل	اعباء البنك المستحقة	قائمة المركز المالي
		عائد ودائع مستحقة	اعباء البنك	قائمة المركز المالي
		اعباء البنك المستحقة	عائد ودائع وحسابات جارية	قائمة الدخل
		اعباء البنك	مصاروفات حفظ مركزي	قائمة الدخل
		عائد ودائع وحسابات جارية	قيمة ١٠١١٧٥ وثيقة	قائمة المركز المالي
		مصاروفات حفظ مركزي	"عدد الوثائق المملوكة للبنك"	٣٢٥١٩٧٨٠
شركة فند داتا لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار	خدمات الادارة	اعباء خدمات الادارة المستحقة	اعباء خدمات الادارة	١١٠٥١
		اعباء خدمات الادارة	مصاروفات ارسال كشوف حساب للعملاء	١١٧٤١
				٨٦٠
شركة هيرميس لادارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار	مدير الاستثمار	اعباء ادارة	اعباء ادارة	١١١٦٥٤
		اعباء ادارة	اعباء ادارة	١٧٨١٦
		اعباء حسن أداء مستحقة		--